



## القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية The international sports judiciary and its role in resolving sports disputes

حليس لخضر

مخبر السيادة والعملة جامعة المدية

lakhdarhelis@gmail.com

حمي سفيان \*

مخبر السيادة والعملة جامعة المدية

[Hamani.soufiane@univ-meda.dz](mailto:Hamani.soufiane@univ-meda.dz)

Soufianehm88@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021-09-06 تاريخ قبول المقال: 2022-12-24 تاريخ نشر المقال: 2022-03-31

### الملخص:

تنشأ العلاقات القانونية في نطاق ممارسة الألعاب الرياضية منازعات وبهذا تعيق ممارسة الرياضة، لهذا استوجب وجود آلية قانونية للحد من هذه المنازعات، لذلك وجب وجود قضاء متخصص لقصر امكانيات القضاء العادي في حل منازعات في المجال الرياضي، وبتوسع نطاق النزاع الرياضي الذي كان مقتصرًا في مجاله الداخلي ومنه هنا أصبح إنشاء محكمة التحكيم الرياضية الدولية أمرًا ضروريًا بالرغم من بدايتها المحتشمة إلا أنه بفضل إنجازاتها أصبحت هيئة قضائية تفصل المنازعات كدرجة ابتدائية وحالات أخرة كدرجة استئناف وتعززت مكانتها كونها تلعب دورًا هامًا في حل المنازعات الرياضية في المجال الرياضي بصفة عامة وبمجال مكافحة المنشطات وعقود تحويل اللاعبين بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: منازعات الرياضية - تحكيم رياضي - تحكيم دولي.

### **Abstract:**

Large disputes arise from relationships within the scope of the practice of sports and them impede the course of sports there for it was necessary to have specialized judiciary to resolve these disputes, it become necessary to be specialized judiciary. As the scope of the sporting disputes crpanded it become necessary to establish the court of arbitration of sports dispiste its modest start and not being recognized by the federations. However it's position has been strengthened by the fact that it plays an important role in resolving disputes in the field of sports in general anti-doping and player transfers contract in particular.

**Keywords:** Sports Disputes - Sports referee - international arbitration

## القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

### المقدمة:

تعتبر الرياضة رابطة تجمع الدول ببعضها البعض من خلال ماتم تقنينه على المستويات العليا للدولة، كالإتفاقيات التي تبرم بين الدول، وبذلك تكون تجمع لمختلف دول العالم، بحيث يربطها الإتحاد الدولي في كل مجالات الرياضة.

ومع التطور الحاصل في المجال الرياضي زادت بذلك المنازعات الرياضية الناشئة عن الخلافات، لذلك وجب أن تكون وفقا لمواثيق دولية من أجل حل النزاع المعروض أمامها في مجالها الرياضي، طبقا لقوانين وهيئات مخولة قانونا من أجل الحكم فيها، فتلعي دورا هاما هذه الهيئات في فض النزاع الذي يكون عائق في وجه الرياضي والرياضة بصفة عامة، وتعرقل سير النشاط الرياضي، فهي آلية قانونية يلجأ لها الأطراف وتحسم النزاع بعدما كان في غير الممكن الحكم فيه، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: كيف يتم تسوية المنازعات التي تنشأ عن المنافسات الرياضية؟

### المبحث الأول: مفهوم المنازعات الرياضية

هي كل نزاع أو خلاف قانوني يتم في المجال الرياضي وتكون هذه المنازعات تقوم بين الأطراف أو الأطراف وجهة إدارية حول موضوع ما يكون فيه إختلاف حول أمر ما.

### المطلب الأول: تعريف المنازعات الرياضية

فالمنازعات بصفة عامة هي النزاع أو الخلاف الذي ينشأ بين طرفين أو أكثر حول إثبات حق مشروع يحميه القانون.<sup>1</sup>

ويكون التنازع أو النزاع الحاصل بينهم من أجل مصالح أو قد يكون أيضا بين طرف والسلطات العامة وتكون الجهة المختصة هي التي تنظم في هذا النزاع وهو القضاء وهو بمباشرة صاحب الحق في رفع دعوة أمام القضاء.

وقد انتشرت المنازعات الرياضية لكثرة العلاقات بين الأطراف ومكونات الرياضة فتوجد عدة علاقات بين الأندية واللاعبين الهواة والمحترفين ومن خلال الراتب أو الخلافات أو الخصم.... إلخ والإتحاد لإتساع المعاملات والارتباط القانوني لهؤلاء الأشخاص وهذه العلاقات قد تنشأ نزاع وذلك لإختلاف بين الأطراف أو هضم جق طرف قد يكون طرف ضعيف في العلاقة التعاقدية.

مثل المنازعات المدنية التي يحكمها القانون المدني وأخرى جنائية يحكمها القانون الجنائي وأخرى ذو طبيعة خاصة، فالمشرع لم يعرف في التشريعات التي نظمت الرياضة المنازعات الرياضية.

<sup>1</sup> محمد أحمد عبد النعيم، حل مجالس إدارة الأندية الرياضية، دار النهضة العربية ص131.

## القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

وترك أمر تعريفها للقضاء والفقهاء أيضا لم يعرف المنازعات الرياضية إلا بشكل عام، حالة قانونية تنشأ عن مباشرة الدعوى ورفعها للقضاء وهي علاقة بين المدعى ومدعي عليه والمحكمة.<sup>2</sup> فلا تعتبر المنازعات الرياضية أمر غريب وجاء من العدم فجاءت المنازعات في المجال الرياضي بسبب التعامل الدائم بين الأفراد بينهم أو بينهم وبين الإدارة مما ينجم نزاع في هذا المجال وتختلف المنازعات الرياضية عن غيرها من المنازعات الإدارية فالمنازعات الرياضية يمكن أن تقوم عن الخطأ في تطبيق القانون أو تأويله أما المنازعات الادارية تنشأ نتيجة عدم إختصاص الجهة الإدارية التي أصدرت القرار أو لعيب في الشكل، فالثرار هنا يكون قابل للإلغاء فالمنازعات الرياضية يمكن أن تقع بين اللاعبين والنوادي أو بين النودي والإتحاد ويكون خلاف يقع نتيجة ممارسة لعبة معينة أو خرق قوانينها أو محاولة إختراق قواعد هذه اللعبة المنظمة قانونا.

### المطلب الثاني: أنواع المنازعات الرياضية

تتنوع المنازعات الرياضية حسب الجهات المختصة التي تحكمها ولكل منازعة رياضية طبيعة خاصة بها.

#### الفرع الأول: منازعات رياضية ذات طبيعة فنية

وتكون هذه المنازعات ناتجة عن مخالفة القواعد المنظمة للمنافسات الرياضية وتكون بين اللاعب والمدرّب أو بين المدرّب والنادي وتخرج هذه المنازعات عن إختصاص القضاء العادي بل له طبيعة خاصة يكون النظر فيها من إختصاص جهات أخرى. ففي كل منشط قوانين فنية تنظم اللعبة وتكون بمثابة القوانين الحاكمة لها فتتكون القوانين الفنية من عدة عناصر فتظهر في كل لعبة قوانين تضبطها والتي لا يجوز أن تتدخل فيها إرادة الجهة التي تتولى إدارة اللعبة فإذا تدخلت الإدارة يبعد القرار وتنتهي عنه الصفة الفنية ويصبح قرار اداريا بحتا يطعن فيه وفقا للقوانين كقرار إداري أو بأي صفة أخرى.

#### الفرع الثاني: المنازعات الرياضية ذات الطبيعة الإدارية

وتكون هذه المنازعات نتيجة تدخل الدولة (السلطة الإدارية) مثل: الوزارات والهيئات الإدارية الأخرى، وتكون عن طريق إصدار السلطات لقرارات إدارية يتم الطعن فيها بطرق محددة قانونا. وتكون الدولة طرفا فيه، تكون المصلحة عامة، هدفها تحقيق الصالح العام، واستعملت فيها امتيازات السلطة العامة فتكون الدولة صاحبة سيادة وسمو مقارنة بالشخص الطاعن وتخضع المنازعات الرياضية لرقابة القضاء الإداري

<sup>2</sup> أحمد مسلم، قانون القضاء المدني، دار النهضة العربية 1966 ص177.

### القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

باعتبارها منازعة ذات طابع خاص، وتأخذ المنازعة صورة القرار الإداري ويجب أن لا يشوب القرار الإداري خطأ، سواء شكليا أو جوهريا حتى لا يقع تحت طائلة البطالان، من طرف الجهة المقابلة مهما كانت، فالقرار الإداري يمثل في ذاته أهم امتيازات الإدارة، تمارس كوسيلة كل نشاطها بطريقة ترتيب الحقوق وتفرض الإلتزامات المنفردة والملمزة.<sup>3</sup>

#### الفرع الثالث: المنازعات الرياضية الدولية

كانت هناك قاعدة أخذ بها البرلمان الايسلندي عام 1281م والتي تقضي بأنه "كل إنسان يشارك برغبته الكاملة في لعبة أو منازلة بالأيدي أو صراع بالحبل عليه أن يتحمل مخاطرها أي كانت".<sup>4</sup>

ومنذ ظهور المنازعات الرياضية أصبحت الرياضة لها تنظيم دولي شامل وهذا من اجل الحد من بعض التصرفات الغير القانونية التي من شأنها أن تعرقل السير الحسن لممارسة الرياضة في مسارها المحدد قانونا وكما جاء في المدرك الإفريقي فإن العلاقات الرياضية في إفريقيا ضد العدوان والعنصرية<sup>5</sup>، وتظهر المنازعات الدولية لارتباطها الرياضة الداخلية بالخارجية ولوجود عنصر أجنبي مثلا عندما يكون اللاعب أجنبي أو تكون بين الإتحادات الوطنية والقارية أو الدولية ومن هذا بدأ البحث عن الجهة المخولة صاحبة الإختصاص التي يمكنها الفصل في المنازعات الرياضية فظهرت العدالة الرياضية الدولية التي أوكلت لها مهام الفصل في المنازعات الرياضية الدولية عن طريق اللجوء الى محاكم التحكيم الرياضية الدولية فالامتداد الدولي للحركة الرياضية والممارسة التنافسية يعطي مبررا بأنه هناك العديد من المنازعات تتعدى الإطار الوطني ولا يمكن أن تجد لها حلا إلا بتدخل من القاضي الأجنبي.

#### المطلب الثالث: أسباب المنازعات الرياضية

تتمثل هذه الأسباب في عدة جوانب من بينها العنف والمنشطات ومخالفة اللوائح التنظيمية والمسائل التعاقدية وهذا ما سنتناوله من خلال الفروع.

#### الفرع الأول: العنف والمنشطات

فالعنف هو ظاهرة تحدث خلل في المجتمع، وهو سلوك عدواني ينجم عنه عدة نتائج فقد يكون باللفظ أو الاعتداء والشجار والتخريب والتدمير وهو ما يسمى بالعدول الجسدي<sup>6</sup> فأصبح يشكل العنف خطرا على

<sup>3</sup>الدكتور عمار عوابدي، كتاب القانون الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، دار النشر والتوزيع 15

<sup>4</sup>حسن أحمد الشافعي، الرياضة وقانون، دار النشر، منشأة المعارف، الإسكندرية.

<sup>5</sup>حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، نقلا عن المدرك الإفريقي في العلاقات الرياضية في إفريقيا ص82

<sup>6</sup> غضبان حمزة، دور الوازع الديني في التقليل من السلوك العدواني للاعب كرة القدم الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التربية

البدنية والرياضية، جامعة الجزائر 2006، ص58.

### القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

الأرواح والممتلكات من خلال الإخلال بالنظام العام والمساس به بسبب السلوك العدواني للاعبين والمدربين والإداريين والحكام والمشجعين قبل وأثناء وبعد المنافسات الرياضية. إن العنف الرياضي يؤثر مباشرة في المنازعات الرياضية وتقوم بموجبها المسؤولية عن العنف فالسلوك الذي يقوم به اللاعب قد يؤدي مباشرة إلى معاقبته وبالرغم أن العقوبة قد تصدر في مواجهة اللاعب إلا أنها تؤثر في منتخبه أو ناديه، ويتسع نطاق المنازعة ويمتد طول النزاع وقد يتعرض النادي لخصم النقاط بسبب مخالفة اللاعب لقوانين ويكون سببها عنف رياضي.

والمنشطات أصبحت ظاهرة جديّة تهدد الممارسة الرياضية الدولية وهذا الفعل منافي للأخلاق الرياضية والتي تسعى الحركة الرياضية الدولية وعلى رأسها اللجنة الأولمبية الدولية لمحاربتها، فتم ضبط المنافسات الرياضية بإنشاء هيئات للحفاظ على القيم والأخلاق مثل غرفة مكافحة تعاطي المنشطات لمحكمة التحكيم الرياضية الدولية، فتقوم بتسوية المنازعات عن طريق التحكيم لكل خرق مفترض لقواعد مكافحة تعاطي المنشطات المعتمدة من قبل اللجنة الأولمبية الدولية أثناء الألعاب الأولمبية.

#### الفرع الثاني: مخالفة اللوائح التنظيمية

فاللوائح التنظيمية لا بد من تطبيقها والإمتثال لها أما مخالفتها فيتعرض اللاعب لعقوبات بالإضافة أيضا للحكام والإداريين فمخالفة اللوائح التنظيمية للمباريات وطريقة إدارتها من قوانين اللعبة كذلك الأخطاء الناتجة عن سلوك اللاعبين والإداريين ويكون أيضا بمخالفة القوانين المنظمة للرياضة فتقوم المسؤولية على المخالف لها ولم يثبت عليه أي نوع من أنواع الخطر فعندما تنجم عن مخالفة اللوائح التنظيمية إصابة فيعاقب مرتكبها على مخالفة اللوائح وعلى الإصابة.

#### الفرع الثالث: المسائل التعاقدية

قد تشأ عن العلاقة التعاقدية عدة إلتزامات وقد يتم الإخلال بالإلتزام من احد الطرفين وبذلك تكون النتيجة إحداث ضرر للطرف الآخر في العقد وبذلك يلتزم الطرف الذي سبب ضررا لغيره بتعويض الضرر الذي أصابه نتيجة الإخلال بالإلتزام وتكون ما فاتته من كسب وما لحقه من خسارة، نرى في المجال الرياضي هذه الصورة منتشرة بكثرة كعدم قيام اللاعب بالتزاماته مثل عدم الإمتثال لأوامر المدرس، عدم تسديد النادي لمستحقات اللاعب إضافة إلى إنتقال اللاعبين والمشاكل التي تنجم عنه كعدم إنتهاء العقد الذي يربط اللاعب بالنادي فيقوم بالإمضاء في نادي آخر فعقد إنتقال اللاعب هو عقد يتفق بموجبة ناديان رياضيان على نقل اللاعب للنادي الأول إلى النادي الثاني بموافقة ذلك اللاعب ووفقا للوائح الصادرة عن الإتحاد الرياضي المعني حسب نوع العقد كعقد إنتقال اللاعب يؤثر على المنازعات الرياضية أو يكون سببا لها.

## المبحث الثاني: محكمة التحكيم الرياضية آلية قانونية في تسوية النزاعات

تعتبر محكمة التحكيم الرياضية هيئة دائمة للتحكيم، وهي مختصة في فض النزاعات الرياضية التي تحدث بين الأطراف في المجال الرياضي، فهي بذلك تتجاوز حدود الدولة الواحدة، والرغبة في الإبتعاد عن سلطة القاضي الداخلي لما له من عيوب ولذلك فسنتناول نشأة وتنظيم هذه المحكمة ثم نتطرق إلى طريقة حل هذه المنازعات.

### المطلب الأول: نشأة المحكمة الرياضية وتنظيمها

في سنة 1982 بدأ فكرة إنشاء المحكمة الرياضية الدولية تتبلور على مستوى اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية الدولية، وتم طرح الفكرة فعليا أثناء انعقاد اللجنة الاولمبية الدولية سنة 1983،<sup>7</sup> أثناء اجتماع نيو دلهي بإعتبارها هيئة دائمة للتحكيم المتخصص، ثم حصل لها تطور فيما بعد من أجل وضع حجر الأساس، لنظام تحكيمي دولي مؤسستي ودائم، مختص في المادة الرياضية الدولية، فإنها ذات اختصاص عام فيها يتعلق بالمنازعات الرياضية، وهذا ما أعطاه مكانة كبيرة بالنسبة للفاعلين الرياضيين، وكان الإقبال على الطريق البديل للقضاء الوطني، لما عرفه من تشجيع الدول، وبما يتميز به من سرعة وأعباء خفيفة بالنسبة للمتقاضين.

### الفرع الأول: الإختصاص العام في المنازعات الرياضية

إن قانون التحكيم الرياضي الذي يحكم إختصاص المحكمة الرياضية الدولية، فعند توسيع الإختصاص هو الذي يقر هذا التوسيع، فلم يحدث أن المحكمة الرياضية الدولية دفعت بعدم الإختصاص،<sup>8</sup> في نزاع له علاقة بالمجال الرياضي خارج على مستواها.

وموقع الحكمة الرياضية هو في لوزان بسويسرا، فالقانون السويسري مهمته التفرقة بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي، فإذا كان هناك نزاع بين شخصين مقيمين في سويسرا، يمكن لهما اختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع الدائر بينهما حسب المادة 5 من اتفاق التحكيم الفيدرالي في سويسرا.<sup>9</sup>

فإن التحكيم الدولي، حسب القانون الفيدرالي السويسري المتعلق بالقانون الدولي الخاص يشترط طابعا ماديا لتنظيم التحكيم الدولي، وفقا للقانون السويسري.<sup>10</sup>

<sup>7</sup> Jean-Christophe. Droit des sport ellipses Edition marketing. Paris 2006. P14

<sup>8</sup> Simon le reste : LE TAS me s'est jamais à motre connaissance. encore déclaré incompeté pour un litige qui naurait pas été rélatif au sport ouvrage précit p211

<sup>9</sup> L'article 05 du concordatinter contanal sur l'arbitrage.

<sup>10</sup> L'article 177 de la lai fédérale sur le droit internationale privé la LPIP

### القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

ولم يغفل الفقه والقضاء السويسري عنه مما جعله يلغي الكثير من القرارات منها القرارات التأديبية للهيئات الرياضية، والتي تكون على علاقة باللعبة أو نظام المنافسة. وتعتبر أغلب المنازعات الرياضية غير مادية لتكون على ضلة بقواعد اللعبة، الأمر الذي لم نجده في القانون الفيدرالي السويسري فقد اعتبر أن قابلية قوانين الألعاب الرياضية للتحكيم هو حصانة من الخضوع لرقابة القاضي.

وبالنسبة لمحكمة التحكيم الرياضي، فلا نستطيع مراقبة مدى صحة قرارات الحكام في الملعب، ولكن يمكنها التأكد من القرارات المتخذة فإجتهد المحكمة الرياضية الدولية أقر أن الرقابة على قرارات الحكام محدود جدا، يكون إلا في حدود الخرق الفاضح، أو مخالفة قواعد اللعبة.

#### الفرع الثاني: المحكمة الرياضية كجهة طعن

تعد اللجنة الأولمبية الدولية أعلى سلطة رياضية، فهي التي بادرت بتأسيس المحكمة الرياضية الدولية، وأدرجت اختصاص المحكمة الرياضية الدولية ضمن الميثاق الدولي،<sup>11</sup> بحيث أن كل نزاع رياضي ينشأ بمناسبة تطبيق الميثاق الدولي أو بمناسبة دورة الألعاب الأولمبية، فالجهة صاحبة الإختصاص، الفصل في النزاع هي المحكمة الرياضية الدولية، وبذلك انضمت جميع الإتحادات لم تقرب للمحكمة الرياضية الدولية بإختصاصها<sup>12</sup> ضمن أنظمتها كجهة طعن، خارج إطار أجهزة الإتحادية، ولم يكن بالأمر السهل إقناع بعض الإتحادات، إذ تأخر إنضمام بعض الإتحادات إلى غاية سنة 2002 وبذلك أصبحت كل الإتحادات الرياضية الدولية، تعترف بالمحكمة الرياضية الدولية كجهة طعن في المجال الرياضي وبذلك تعززت مكانتها بشكل كبير، مع العلم أن التحكيم الدولي في المجال الرياضي نشأ حديث مقارنة بالتحكيم في المجال التجاري، ومن الأمور التي عززت مكانة المحكمة الرياضية الدولية أيضا، إمضاء أهم الإتحادات الرياضية الدولية وأكثر من 80 دولة على القانون الدولي لمكافحة المنشطات.

بتاريخ 05 مارس 2003، وأيضا بعدها الإنضمام إلى الاتفاقية مكافحة المخدرات وهذا ما مهد لإعتراف أو على الأقل تمهيد أرضية من أجل تسهيل عمل المحكمة، والتوقيع على إتفاقية إختصاص المحكمة الرياضية الدولية للفصل في المنازعات المتعلقة بالمنشطات.

فتغيرت نظرة جميع الأطراف إلى محكمة التحكيم الرياضية وأصبح إهتمام مختلف الهيئات القضائية بها، وظهر دعم غير مسبوق، ورأي عام دولي داعم لإمضاء إتفاقية باريس لمكافحة المنشطات، التي أخرجت المحكمة الرياضية الدولية إلى العلن وعزز من مكانتها أكثر فأكثر واعترف بها كجهاز قضائي دولي في

<sup>11</sup> L'article 19 de la charte olympique

<sup>12</sup> Par exemple : l'international rugby Isard IRB et la fédération internationale sut..... FIA

## القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

مجال الرياضة بصفة عامة وفي مجال مكافحة المنشطات على وجه الخصوص، فمن إنجازات المحكمة أنها عالجت سنة 2008 300 قضية 35% منها تتعلق بالمنشطات و 40% متعلقة بعقود تحويل اللاعبين، وبذلك أصبحت للمحكمة دور كبير في مجال تسوية المنازعات في المجال الرياضي.

### المطلب الثاني: حل المنازعات الرياضية الدولية بواسطة TAS

تختص المحكمة الرياضية الدولية في المنازعات ذات الطابع الرياضي لكن يجب توفر شروط لكي يخضع التحكيم للمحكمة وتم المنازعات بعدة إجراءات وهذا ما سنتناوله.

#### الفرع الأول: تحديد المنازعات التحكيمية أما TAS

فالمنازعات التحكيمية يجب أن تخضع لشروط لكي تحكم من طرف TAS وتتمثل في شرطين: أولاً: يجب توفر شرط علاقة هذه المنازعة بالرياضة فتكون في المجال الرياضي، مثل منازعة بين أطراف علاقة تعاقدية في المجال الرياضي أو الموضوع الدائر بينهما في الرياضة فيكون له علاقة بها، فالنزاع ينشأ من أمر رياضي مثل عدم تسديد أجرة اللاعب أو مخلفات لم يتقاضاها، وكل هذا يكون تحت الغطاء الرياضي، أو بين مدرب ونادي في تسوية منازعات أو فريق تعرض لعقوبات تأديبية كل هذا يكون النزاع فيه له علاقة بالرياضة فيخض للتحكيم من قبل TAS .

ثانياً: أن يكون موضوعه هو النزاع حول الذمة المالية وهو مأخوذ من قانون التحكيم TAS الذي بدوره مأخوذ من القانون السويسري للتحكيم.

#### الفرع الثاني: الإجراءات التحكيمية للمنازعات الرياضية

توجد ثلاث قواعد إجرائية تحكيمية معمول بها اما TAS وتعد هذه القواعد استثنائية موضوعية وهي : أولاً: الإجراءات العادية:

ويكون موضوعه من قبل هيئات تحكيمية متفرعة عن غرفة التحكيم العادية، وتتعلق بحل المنازعات الرياضية ذات الصيغة التعاقدية أو التجارية أو تكون بمناسبة عقود متعلقة بالرياضة، مثل عقود الإشهار الرياضي، عقود العاية الرياضية، عقود الوكالة الرياضية، وكما سبق الإشارة، أن يكون موضوعه مالي حول التزام تعاقدي.

فالحكم الذي يصدر عن محكمة التحكيم الرياضية الدولية يكون بالأغلبية فيصدر الحكم بقرار رئيس وحده ويشترط في الحكم أن يكون مكتوباً ومؤرخاً وموقعاً عليه ويكون الحكم الذي يتم تبليغه نهائياً ويات وملزماً للطرفين وغير قابل للطعن ولا يجوز طلب إبطاله إلا في الحالات الإستثنائية.

ثانياً: إجراءات الإستئناف:

### القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

تضعها هيئات ثابتة لغرفة الإستئناف، وتسمح هذه الإجراءات بالنظر في النزاع، بمناسبة قرارات الإتحاديات، الجمعيات أو هيئات رياضية، إذا كانت تتضمنه، او اذا كانت عقود أطراف النزاع تضمنت شرطا تحكيميا،<sup>13</sup> بعدما يكون قد استوفى إجراءات حل المنازعة على المستوى الداخلي فيكون الإستئناف في المادة الإستئنافية، إما من قبل الأشخاص المعاقين أو من قبل الهيئات الرياضية الاجنبية في الهيئة المصدرة للقرار فتعتبر طرق الطعن الداخلية داخل الإتحادية، والتي يمكن اعتبارها درجة أولى ثم إجراء الإستئناف أمام TAS التي تعتبر ثانية وأخيرة للمحاكم الرياضية وتعتبر مسألة رضا الرياضيين باللجوء لمحكمة TAS رضا صحيح بالنسبة للرياضيين المعاقبين، بسبب انضمامه الى القوانين الأساسية والتنظيمات الداخلية للإتحاديات.

فيكون القرار مسببا ما لم يتفق على خلاف ذلك ويكون توقيع القرار من قبل الرئيس كافيا وقبل توقيع القرار يحال إلى الأمين العام لقضاء التحكيم الرياضي الذي لا يستطيع أن يجري تصحيحات ذات طبيعة شكلية كما يمكن أن يلفت نظر مجلس التحكيم إلى بعض المسائل الأساسية من حيث المبدأ، حيث يكون الحكم نهائي ويات وملزم غير قابل للطعن إلا في حالة عدم الإختصاص وقليل من الحالات التي يكون فيها الإستئناف مقبولا حتى وإن كان يكون مقتضرا على المسائل الإجرائية دون المساس بالموضوع وتكون الأجل 30 يوم من تاريخ تبليغ الحكم وتكون المحكمة المختصة هي المحكمة الفدرالية السويسرية وعند إمتناع أحد الأطراف عن تنفيذ الحكم فيمكن للطرف الآخر تنفيذه جبرا وفقا لاتفاقية نيويورك لعام 1958 الخاصة بالإعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، فقراراتها ذات قوة قانونية تكون واجبة للتنفيذ.

#### ثالثا: إجراءات التحكيم

فالقرارات الإفرادية للمنظمات الرياضية يمكن أن تخضع لإعادة النظر من قبل TAS بواسطة des chambres aohoc الموجودة مقراتها في مكان إقامة التظاهرات والتنافسات الرياضية الكبرى، وتقوم بحل المنازعة بسرعة، وتكون من قبل التحكيم، ولقد عرفت نجاح كبير في مجال التحكيم الرياضي، وسرعة في إصدار الأحكام إلا إذا كان النزاع معقد فالقرارات التحكيمية الصادرة عن tas لها طابع قضائي ولها حجية الشيء المقضي فيه وبلتزم به الأطراف، بكن غياب التنفيذية في آجال معقولة للقضاء العادي لإستصدار أمر بالتنفيذ في حالة عدم التنفيذ في آجال معقولة.

#### الفرع الثالث: قرارات محكمة التحكيم للرياضية مصدر للقانون الرياضي الدولي

فالتحكيم الرياضي الدولي أصبح حاجزا في وجه تدخل القاضي الوطني في ظل المنازعات الرياضية في المجال الدولي، وأصبحت السوابق التحكيمية موحدة، فقد جاءت tas بمبادئ أساسية للقانون الرياضي

<sup>13</sup> GERALD simon ceale chaussard philippe card david jacotor

### القضاء الرياضي الدولي ودوره في حل المنازعات الرياضية

الدولي كالقواعد المنظمة للتظاهرات الرياضية، والقواعد الخاصة التي وضعتها tas القواعد القضائية مثل: المسؤولية الموضوعية في مجال تعاطي المنشطات وأرسلت عدة قواعد ومبادئ مثل مبادئ fair play،<sup>14</sup> والنزاهة الرياضية والمساواة والصدق كل هذه المبادئ وسختها قرارات وأحكام tas والسوابق التحكيمية، فتعتبر tas المحكمة الدولية للرياضة الدولية.

فالإتحاد الدولي للرياضة يلزم كل إتحاد بالعمل بجميع الأنظمة واللوائح والقرارات، ومراعاة قواعد اللعبة، والإعتراف بمحكمة التحكيم الرياضية tas كجهة قضائية، فلن يعترف الإتحاد الدولي بأي جهاز أو تنظيم يكون من غير موافقه أو الإنطواء تحت سلطته، فيجب أن يكون مصادقا عليه من طرف الإتحاد الدولي،<sup>15</sup> فجميع الإتحادات المعترف بها والتي لها عضوية في الإتحاد الدولي تلتزم بالخضوع لقرار المحكمة tas التي هي جهة قضائية وحكمها نهائي لا يمكن الطعن فيه.

كذلك الإتحاد الدولي لا يعترف بأي جهاز قبل الموافقة والمصادقة على طلبه وتكون ممارسة نشاطاته تحت سلطته فكل الجهات يجب أن يخضع للإتحاد الدولي فيكون تحت سلطته ورقابته وأي نشاط من الإتحاد الوطني يجب أن يكون معترفا به في الإتحاد الدولي وخاضعا له ويجب أن يتم مصادقة الإتحاد الدولي على كل الأنظمة واللوائح، وتكون خاضعة لقرارات الجهات القضائية لـ TAS والتي هي نهائية لا يمكن الطعن فيها وأيضا تلزم أعضائها ولاعبها للخضوع لها حسب الإجراءات المتخذة.

### الخاتمة:

بعد ظهور التطور الذي عرفه العالم، في مجال الرياضة أدى الى ظهور أنواع الرياضات وبالتالي إرتفاع عدد المنافسين، وارتفع عدد المشاكل فظهرت المنازعات الرياضية، وعرفت أبعاد امتدت الى المجال الدولي، فأنشأت المحكمة الرياضية الدولية tas التي لم تلقى في البداية ترحيبا من الهيئات الدولية، وبعد عدة إنجازات تم الإعتراف بها وأصبحت تلقى ترحيبا كبيرا من الهيئات الدولية فلقد خلقت محكمة التحكيم الرياضية الدولية إنجازات في مجال مكافحة المنشطات وباعتبارها جهاز قضائي، فكانت إضافة في مجال المنازعات الرياضية، عالجت المحكمة قضايا متعلقة بعقود تحويل اللاعبين واما يتميز به هذا الجهاز من سرعى على خلاف القضاء العادي، إصدار الأحكام من طرف المحكمة الرياضية الدولية الوقت والسرعة في إصدار الأحكام فهناك التوصيات المقترحة هي:

- توجد حلول من شأنها تفادي هذه النزاعات أو التقليل منها:

<sup>14</sup>مبدأ fair play يعني اللعب العادل أي الروح الرياضية واللعب النظيف ويعبر أيضا عن السياق الصادق لمجرى اللعب.

<sup>15</sup>عبدالكريم معز، الحماية القانونية وانعكاساتها عن نتائج رياضي المستوى العالي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة

### القضاء الرياضى الدولى ودوره فى حل المنازعات الرياضىة

- إنشاء فروع لمحكمة التحكيم الرياضىة الدولية فى مختلف مناطق العالم بهدف تسهيل الوصول إليها.
- مكافحة العنف الرياضى، من خلال التكفل بهذا الموضوع أكثر
- التأمين الرياضى يساعد فى تفادى الكثير من المنازعات الرياضىة فهى ذات طابع مادى فىكون التعويض يجبر الضرر
- إتخاذ إجراءات وقائية عبارة عن حلول للمنازعات الناشئة فى المجال الرياضى
- توسيع محكمة للتحكيم الرياضىة الدولية فى معالجة القضايا دون الإقتصار على منازعات رياضىة دون أخرى.

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### الكتب:

- 1- أحمد مسلم، قانون القضاء المدنى، دار النهضة العربىة 1966.
- 2- عمار عوابدى، كتاب القانون الإدارى، ديوان المطبوعات الجامعىة، ط3، دار النشر والتوزيع 15.
- 3- عبدالكريم معزى، الحماية القانونىة وانعكاساتها عن نتائج رياضىة المستوى العالى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر3، معهد التربىة البدنىة والرياضىة 2011-2012.
- 4- محمد أحمد عبد النعمى، حل مجالس إدارة الأندىة الرياضىة، دار النهضة العربىة.
- 5- حسن أحمد الشافعى، الرياضىة ولقانون، دار النشر، منشأة المعارف، الإسكندرىة.
- 6- حسن أحمد الشافعى، مرجع سابق، نقلا عن المدرك الإفريقى فى العلاقات الرياضىة فى إفريقيا.

##### قائمة المصادر باللغة الأجنبىة :

- 1- L'article 05 du concordat inter cantonal sur l'arbitrage.
- 2- L'article 177 de la loi fédérale sur le droit internationale privé la LPIP.
- 3- L'article 19 de la charte olympique.

##### قائمة المراجع باللغة الأجنبىة:

- 1- Jean-Christophe. Droit des sport ellipses Edition marketing. Paris 2006.
- 2- Simon le reste : LE TAS me s'est jamais à motre connaissance. encore déclaré incompéte pour un litige qui naurait pas été rélatif au sport ouvrage précit.
- 3- GERALD simon ceale chaussard philippe card david jacotor